

صناديق التقاعد ليست لتوزيع ثروة

لقد بات من الضروري جداً أن يعي متخذو القرار في صناديق التقاعد - أيًا كانت صفتها - أن هناك عجوزات اكتوارية تتربص بها مما يؤدي إلى قصر أجلها وبالتالي يؤثر ذلك سلباً على مستقبل المنضوين تحت مظلتها، فمن خلال قراءتي وتتبعي ولقاءاتي بالخبراء الاكتواريين والمختصين في مجالات التقاعد والتأمينات الاجتماعية في العالم تبين لي أن إدارة الصناديق لها دور في قيادة الصندوق نحو العجز أو إلى جادة الصواب لتحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها.

هناك بعض الإدارات بتصرفاتها السخية تقوم بضخ المزايا السخية للمنتفعين مبتعدة كل البعد عن آلية وأهداف عمل أنظمة التقاعد مما يحولها إلى صناديق لتوزيع ثروات وليست صناديق لدرء خطر متحقق كما نصت القوانين الدولية في ذلك بحسب الأخطار المتفق عليها في عرف صناديق التقاعد وهي العجز أو الشيخوخة أو الوفاة، وهذا بدوره سيؤثر على ديمومة الصندوق وينتهي عمرها ودورها الاجتماعي والاقتصادي لأي مجتمع كان.

لذلك ومن أجل الابتعاد عن السقوط في وحل العجز العميق لأي صندوق هناك أسس تُنبع في إدارة الصناديق وعلى الجهات النافذة في القرار أن تتبنى الأسس الصحيحة في مسألة إدارتها وتميتها حفاظاً على حقوق المؤمن عليهم والأجيال القادمة، فمثلاً يساهم كثرة وتعدد الصناديق في اتساع الفجوة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وإيجاد الفئوية والطبقية، فالاندماج يُساعد في الحد من استنزاف مواردها وتخفيض كلف تشغيلها وتحقيق إدارة مثلى للمخاطر والتقليل من الطبقة شريطة أن يكون الاندماج وفق سياسة واضحة وأسس علمية دقيقة، مع مراعاة الذمم المالية لكل صندوق ومستواه العام.

كما يعتبر عدم وضوح الآلية المتبعة في عمل بعض الصناديق لفئات المجتمع حالة من المقارنة غير المنصفة لصناديق أخرى تحاول أن تكون مثالية في ممارساتها التي أثبتتها المنظمات الدولية، إلى جانب عدم تفريق المؤمن عليهم بين الصناديق التي تكون الحكومة فيها هي (رب العمل) وبين الصناديق التي يكون فيها صاحب الشركة أو المؤسسة هو (رب العمل) مما يؤدي إلى مقارنة مجحفة في كثير من الاشتراطات، ففي الأولى تكون الحكومة هي الداعم الأساسي للصندوق، أما في الثانية يكون صاحب المؤسسة هو الداعم الأساسي والفارق كبير جداً بينهما، لذلك لا يمكن أن نقارن بين فرد وحكومة.

أما الأمر الآخر الذي ربما أوجد شعور الفوارق المجتمعية في ذلك فهو عدم توضيح المفهوم الواضح لماهية الصناديق للذين يخضعون لها، فلو اجتهدت وحاولت التبسيط في فكرتها الأساسية نجد أنها تقوم على العامل (الموظف) الشاب الذي يقوم بدفع جزء معلوم من راتبه للصندوق وتشارك المؤسسة (الحكومة أو صاحب المؤسسة) التي يعمل بها بدفع الجزء الذي حدده القانون عليها، وتستخدم هذه الأموال في دفع معاش تقاعدي لموظف كبير في السن حقق شروط التقاعد حتى وفاته ليتحول فيما بعد إلى أرملته وأولاده القصر إن وجدوا بعد ذلك، وعندما يحقق الموظف الشاب اشتراطات التقاعد بعد تقدمه في السن مستقبلاً، يقوم الموظفون الشبان في المستقبل بالقيام بدور الممول ويكون هو القابض، وهكذا، فالأهداف الراقية للصناديق تتجلى في حماية الإنسان وتنمية قدراته والشعور الجماعي وإيجاد الطمأنينة مما يساهم في زيادة الإنتاج على مختلف الأصعدة.

هلال بن سالم الزبيدي

كاتبٌ وإعلامي

abuzaidi2007@hotmail.com